الخارجية: نتابع قضية اختفاء مواطنة مصرية عثر على جثمانها مُلقى بنهر الراين بسويسرا

أكدت وزارة الخارجية أنها تتابع والسفارة المصرية في العاصمة برن مع السلطات السويسرية عن كثب منذ اللحظات الأولى قضية اختفاء المواطنة المصرية مريم مجدي أحمد الطفيلي، والتي عثر على جثمانها يوم السبت مُلقى بنهر الراين بالقرب من إحدى بلديات كانتون زيورخ السويسرية.

وذكرت الخارجية – في بيان لها مساء يوم الأحد – أن سفارة مصر في برن تلقت خبر اختفاء المواطنة المصرية في 31 يناير الماضي من محل إقامتها بأحد الفنادق السويسرية، وقامت السفارة بالتواصل الفوري مع الجهات الأمنية السويسرية التي وسعت في إطار التحقيقات في القضية نطاق البحث الجغرافي عن المواطنة المفقودة آنذاك ليشمل عدة مدن سويسرية، حيث عثر في النهاية على جثمان الفقيدة.

وألقت السلطات السويسرية القبض على أحد الأشخاص المشتبه بهم في القضية.

وتقدمت "الخارجية" في ختام بيانها بخالص التعازي والمواساة لأسرة الفقيدة، مؤكدةً استمرار المتابعة مع جهات التحقيق السويسرية حتى يتم الكشف عن ملابسات القضية وشخصية الجاني.

وكانت الشرطة السويسرية قد أعلنت في وقت سابق أنه تم العثور على امرأة كانت مفقودة منذ يوم الأربعاء الماضي متوفية، حيث عثرت الشرطة على جثة المرأة هامدة على ضفاف نهر الراين بالقرب من ZH Uhwiesen–Laufen وتم القبض على رجل مشتبه به، وهو زوجها.

ووفقا لموقع "صدى البلد" كانت مريم تعيش في صراعات أسرية مع زوجها السويسري المصري، ما أدى في النهاية إلى انفصالهما، وبما أن الأطفال لا يزالون قصر، فكان من الطبيعي أن تحصل مريم على حضانتهم، ومع ذلك، فقدت الأمور السيطرة عندما قرر طليقها اختطاف البنات ونقلهم إلى سويسرا دون علمها –حسب رواية شقيقها– وبعد اكتشاف مريم مكان لإقامة بناتها، اتجهت إلى سويسرا لمحاولة استعادتهما، وعلى الرغم من جهودها، فإن الأمور لم تسر على ما يرام.

واستمرت مريم في الإقامة في فندق بسبب عدم توفر سكن مناسب، واتفق الزوجان على جدول زمني لمشاركة الحضانة، وكان آخر لقاء بينهما في الفندق، حيث اختفت بشكل غامض دون ترك أي أثر، ورغم محاولات الاتصال بها، لم يتمكن أحد من الوصول إليها، وإغلاق هاتفها المحمول منذ يوم

اختفائها 31 يناير الماضي.